# آلية مقترحة لتطوير واقع التعليم المهني واثر ذلك في تخفيض مستوى البطالة وتطوير الاقتصاد العراقي بالاستفادة من تجارب بعض الدول الاقتصادية الكبرى

**م.م جعفر جواد جاسم**

**المديرية العامة للتربية في بغداد/الرصافة الثالثة**

**gafergawad@uomustansiriyah.edu.iq**

**الملخص :**

يهدف البحث الى اقتراح آلية جديدة لتطوير التعليم المهني وجعله داعما للاقتصاد الوطني، وقد توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات، اهمها ان عدم وجود اجراءات وآليات تطوير التعليم المهني سيؤدي الى عدم تلبية حاجة السوق المحلية من العمالة الكفؤة نتيجة عدم وجود اجراءات موحدة يستند عليها التعليم المهني، من اجل أعداد ملاكات وسطية كفؤة قادرة على النهوض بحال البلد الى الرفاهية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني ،التعليم المزدوج، آليات مقترحة.

**Abstract:**

The research aims to propose a new mechanism for developing vocational education and making it supportive of the national economy. The researcher has reached a number of conclusions, the most important of which is that the lack of procedures and mechanisms for developing vocational education will lead to failure to meet the local market's need for qualified labor as a result of the lack of unified procedures on which vocational education is based. In order to prepare competent middle staff capable of advancing the state of the country to social welfare.

**Keywords**: vocational education, dual education, suggested mechanisms.

**المبحث الاول :منهجية البحث**

**اولاً: منهجية البحث**

**١-١ مشكلة البحث :**

بعد الاطلاع على واقع التعليم المهني المحلي والدولي تبين ان هناك قصور في الالية المتبعة في الهيكل التعليم المهني في العراق بسبب غياب الرؤيا الاستراتيجية للنهوض بالتعليم المهني اسوة بالدول المتقدمة، مما ادى الى ضعف وقصور في الاداء وتردي مخرجات التعليم المهني وزيادة البطالة من الخريجين، وعدم وجود فرص عمل للأعداد الكبيرة منهم في سوق العمل مما يستلزم حلول ناجعة وجذرية بعيدة المدى واسس علمية متينة ودراسة حقيقية ونظرة مستقبلية شاملة للنهوض بجودة مخرجات التعليم المهني.

**٢-١هدف البحث:**

يهدف البحث الى اقتراح آلية لتطوير التعليم المهني بما ينسجم مع سوق العمل في البيئة العراقية لكي تكون مخرجات العملية التعليم والتدريب بجودة عالية ومواكبة للتطور التكنلوجي الحاصل في سوق العمل.

**٣-١ فرضية البحث :**

ان الاعتماد على الآلية المقترحة في تطوير التعليم المهني سيؤدي الى تخفيض مستوى البطالة ورفع مستوى جودة مخرجات العملية التربوية من خلال تشغيل الخريجين ورفد سوق العمل بالكفاءات العلمية القادرة على بناء وتطور البلد وزيادة الانتاج.

**٤-١اهمية البحث :**

تأتي اهمية البحث من خلال اهمية التعليم المهني في تطوير البيئة العراقية، وحاجة البيئة العراقية الى آلية استراتيجية علمية لمعالجة واقع مخرجات التعليم المهني والتي لا يتطابق مع سوق العمل.

**٥-١ الدراسات السابقة:**

**١- دراسة (٢٠٠٨) الايوبي، الموسومة (المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم المهني والتقني في فلسطين ومتطلبات سوق العمل)**

تناول الدراسة الملامح الرئيسة للتعليم المهني وعلاقتها بالسوق، والصعوبات التي تواجه التعليم المهني في سوق العمل والاليات المقترحة لتطوير التعليم المهني، واهم نتائج الدراسة وجود صعوبات في البيئة والمجتمع، وبنظرة المجتمع الدونية للتعليم المهني، وارتباطه بالحرف اليدوية، وعدم وجود استراتيجية واضحة للتعليم المهني، واوصت الدراسة بضرورة وضع خطة استراتيجية للنهوض بواقع التعليم المهني واعداد دراسة تقييمية لسوق العمل ومعرفة مدى ملائمة مخرجات التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل.

**٢- دراسة (٢٠١٢) حلبي، الموسومة(واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حالة في جمهورية العربية السورية)**

تهدف دراسة الى التطرق للمشكلات التي يعاني منها نظام التعليم المهني والتقني وتوصلت الدراسة الى عدم وجود ارتباط وثيق للمناهج الدراسية بالواقع العملي للمهنة اضافة الى عدم ملائمة البرامج التعليمية واحتياجات سوق العمل وبالتالي عدم قدرة خريج التعليم المهني على المنافسة مع العامل الحر، واوصت الدراسة على ضرورة رفع نسبة الخريجين الاوائل للدخول الى الجامعات والتعاون التنسيقي بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم المهني من

خلال عقد ورشات صيفية تدريبية للطلاب واكسابهم خبرات ومن ثم استقطابهم للعمل بعد التخرج.

**٣- دراسة(٢٠١٢) عبد الله، الموسومة( مشكلات مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني في بيئة العمل الصناعية بمحافظة تعز)**

هدفت الدراسة الى تحديد مسيرة التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية، وتوضيح دور الشركات الصناعية بمحافظة تعز في المساهمة بإعداد وتأهيل العنصر البشري في المجالات الفنية التخصصية، وزيادة الوعي الثقافي والاجتماعي بأهمية التخصصات الفنية والتقنية لتحقيق التنمية الشاملة، وقد تناول الدراسة واقع التعليم الفني والتدريب المهني الذي يمثل رافداً أساسياً للتنمية الشاملة إذ يعمل على إعداد الكفاءات البشرية الوسطية التي تحتاجها الشركات الصناعية والخدمية في مختلف المجالات، وإبراز دور شركات القطاع الخاص في إحداث التنمية الشاملة من خلال إعداد وتأهيل الكفاءات البشرية. واوصت الدراسة على ضرورة توجيه قيادات المصانع الإنتاجية بتحمل مسؤولياتهم الإدارية والإنسانية، بالإضافة على ذلك إلحاقهم ببرامج تدريبية تهتم بالجوانب السلوكية والنفسية والقيادية.

**٤- دراسة(٢٠١٣) احمد، بعنوان (واقع التعليم المهني في محافظة ديالى من وجهة نظر الهيأة التدريسية)**

يهدف البحث الحالي إلى تعرف على واقع التعليم المهني في محافظة ديالى من وجهة نظر الهيئة التدريسية. يقتصر البحث الحالي على مدارس التعليم المهني في محافظة ديالى للعام ٢٠١١-٢٠١٢لقد حددت الباحثة تعاريف منها المدرسة المهنية، والتعليم المهني و قامت الباحثة بخطوات لإجراءات البحث منها مجتمع البحث يشمل جميع مدرسي ومدرسات المدارس المهنية في ديالى. وبلغت عينة البحث ( ١١٢ ) مدرساً ومدرسة واعتمدت الباحثة في جمع البيانات على اداة الاستبانة المفتوحة. وتوصلت الباحثة الى عدة استنتاجات منها: وجود نقص في الاجهزة والمعدات اللازمة بالمدارس المهنية، وان التعليم المهني ما زال ضعيف الارتباط بالتطورات التكنولوجية. واوصت الباحثة بعدة توصيات ومن اهمها زيادة الوعي عبر وسائل الإعلام واستحداث اختصاصات مهنية جديدة تسهم في جذب الطلبة وتوافر للخريج فرصة عمل في المجالات التي يطلبها سوق العمل في الوقت الحاضر.

**٦-١ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة**

تأتي هذه الدراسة مكملة لباقي الدراسات حيث تهدف جميعها على تطوير التعليم المهني وربطه بسوق العمل الا أنها تختلف عنها بانها تضيف آلية جديدة مقترحة لتطوير التعليم المهني والتنمية الاقتصادية في البلد وفق التجارب الدولية للدول الاقتصادية الكبرى.

**٧-١مصطلحات الدراسة:**

التعليم المهني :مهن (فعل):مهن يمهن مهنا ومهنةً اي ان الشخص عمل في صنعة واتخذه حرفة. والتعليم المهني: يعرف بانها برامج تعليمية مهمة للمتعلمين لاكتساب المعرفة والمهارات والكفاءات لمهنة معينة مثل التجارة، والصناعة والزراعة ومهن اخرى ويتم توظيف الخريجين في سوق العمل في مجال تخصصهم، ومدة الدراسة تكون ثلاثة سنوات.(العباسي، ١٥,٢٠٢٠)

وعرفه ابو العصبة (ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الاعداد التربوي والتوجيه السلوكي بالإضافة إلى اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم به مؤسسات نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد عمال مهرة من مختلف المجالات والتخصصات المهنية مما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التي توكل إليهم، بالمساهمة في الانتاج الفردي والجماعي، ويكونان حلقة وصل بين المهارات التقنية(خريجو معاهد التعليم التقني ) والعمال غير المهرة).

التدريب المهني: هو النشاط المتسم بالصبغة العملية باكتساب المتدرب مهارات محددة في عملية من عمليات الانتاج أو التشغيل أو الصيانة أو الادارة، وقد يخضع لمستوى تعليم معين أو لفئة، عمرية محددة، أو لقدرة زمنية معينة. (ابو العصبة، مي فتحي،٢٧,٢٠٠٥)

**المبحث الثاني : تاريخ التعليم المهني في العراق واهم مشكلاته :**

**٢-١ نبذة تاريخية عن المديرية العامة للتعليم المهني في العراق:**

تعود بدايات التعليم المهني في العراق إلى عام ١٨٧١ م ،لقد تم إنشاء أول مدرسة صناعية في بغداد ثم تلاها مدارس صناعية أخرى في كل من كركوك والموصل والبصرة وبسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية فأن هذه المدارس أغلقت وأعيد فتحها عدة مرات إلى أن استقر الوضع حين صدر قانون المعارف عام 1928 م حيث كانت هذه المدارس ترتبط بالمديرية العامة للتعليم العام حتى تم استحداث المديرية العامة للتعليم المهني، وتم ربط المدارس المهنية فيها وأخذت المدارس بالتطور في أعدادها وإمكانياتها واختصاصاتها حتى وصلت ذروتها في بداية السبعينات في القرن الماضي إذ تم رفع التمثيل الإداري من مديرية عامة إلى مؤسسة خاصة بالتعليم المهني لها الاستقلال المالي والإداري. وقد وصل التطور في التعليم المهني إلى ذروته حتى تم إلغاء المؤسسة وإعادتها الى المديرية العامة في عام 1987 بسبب السياسات الخاطئة للنظام السابق ودخوله الحروب وقلة الموارد المالية وتوقف عجلة التقنية فبدأ التعليم المهني

بالتدهور السريع في الجاهزية المدارس ومدى توفير المستلزمات التدريبية العامة للتعليم المهني. (ابراهيم واخرون ،٢٠١٠,١٦٠)

لقد ساهم التعليم المهني في رفد المؤسسة العسكرية وهيئة التصنيع العسكري بالمعدات والذخيرة العسكرية على نطاق واسع بل ان القوات المسلحة وهيئة التصنيع العسكري كانتا تعتمدان على التعليم المهني في رفدهما بالكوادر الوسطية المتخصصة للعمل فيهما وبكل الاختصاصات الامر الذي وفر للبلد مليارات الدولارات من العملة الصعبة وانعش قطاعات الصناعة بشكل عام، وفي مرحلة الحصار الاقتصادي في التسعينيات ساهم التعليم المهني في سد قسم كبير من حاجة البلد من المعدات وقطع الغيار الداخلة في الصناعة عبر ما سمي بالتعشيق بين التعليم المهني ومؤسسات الدولة وبعد ٢٠٠٣ تم استحداث عدد من الاقسام المهنية مثل قسم الاجهزة الطبية و قسم الميكاترونكس و قسم المصاعد و قسم معالجة المياه و كذلك قسم تكنولوجيا الاعلام لقد اسهمت هذه الاقسام الجديدة في اضافة خبرات كبيرة وعديدة ومتنوعة الى سوق العمل. ولكن بعد قرار وزارة التربية بدمج التعليم المهني بالتعليم الاكاديمي استجدت مشكلات عديدة تهدد بنسف التعليم المهني وتلاشي مخرجاته بشكل نهائي وهذه المشكلات سيتم تقديمها ضمن محاور منها الاداري والفني ومنها ما يخص الابنية المدرسية والمناهج وغيرها.(https://www.azzaman.com January 26, 2016924)

ويرى الباحث ان التعليم المهني احد مرتكزات الاقتصادية التي تزود الاقتصاد بالطاقات والكفاءات العلمية والعملية الوسطية وهي من اكثر القطاعات المؤثرة في سوق العمل ومن اهم المداخل في التنمية الاقتصادية الوطنية للحد من البطالة والفقر اذا ما تم تسخيرها بشكل علمي واستراتيجي ضمن خطط مدروسة بعيدة المدى، ويعد ايضا مفتاح لرفاهية المجتمع عبر تطوير القدرات العلمية والتدريبية للطلبة في سوق العمل ليكون المتدرب في المستقبل مؤهلا علمياً وعملياً، ويتقن المهارات التي اكتسبها عبر فترة الدراسة والتدريب، ويتم ذلك بمنح الطلبة الحوافز المادية والمعنوية وربط فرص التشغيل والتعيين في الوحدات الاقتصادية حسب اسس تنافسية بالكفاءة العلمية والعملية ليكون المتخرجين احد الاسباب في زيادة جودة وكفاءة الانتاج الوطني.

**٢-٢ التحديات التي تواجه التعليم المهني :**

يعد الظروف الاستثنائية والكوارث والحروب التي مر بها العراق تحديات ومعوقات اثرت بشكل غير مباشر على مستوى التعليم المهني، ومن اجل الوقوف على العلة وايجاد الحلول البديلة يمكن اجمال هذه المشاكل والمعوقات كالاتي:

١- الاتجاهات نحو الالتحاق بالتعلم المهني تزداد لدى ذوي التحصيل المتوسط والمنخفض مقارنة بزملائهم من ذوي التحصيل المرتفع.(بدر خان ، ٢٠١٤,٩٠)

٢- نظرة المجتمع لهذا القطاع التعليمي ومخرجاته هي نظرة دونية، مما يدفع الأهل والأصدقاء إلى نبذ فكرة الالتحاق بالتعليم المهني كونه يؤثر على مكانة الفرد ومركزه الاجتماعي مستقبلا.(ابو عصبة واخرون،٢٠٠٥,١٩٤)

٣- انهيار التعليم الزراعي في الجانبين الكمي والنوعي وعدم مواكبته للتطورات الحاصلة في العالم .

٤- عدم ملائمة عدد من التخصصات الصناعية لحاجة سوق العمل .

٥- ضعف الخطط الدراسية والمناهج الدراسية وبرامج التدريب العملي .

٦- قلة او انخفاض عدد الطلبة المتوجهين لمدارس التعليم المهني خصوصاً في المدارس الزراعية .

٧- انعدام الفائدة المتوخاة من التدريب الصيفي لطلبة المدارس المهنية لعدم تعاون المؤسسات الصناعية للقطاعين العام والخاص في توفير فرص تدريبية للطلبة خلال العطلة الصيفية.

٨- رداءة الأبنية التي تشغلها المدارس المهنية حيث ان اغلبها مصممة لتكون مدارس للدراسة الأكاديمية.(ابراهيم واخرون،٢٠١٠,١٧٥)

٩- لا زال التعليم المهني ضعيف الارتباط بالتطورات التكنولوجية في العراق.

١٠- التطبيق العملي لطلاب هذه المدارس في المؤسسات والمعامل، هو احد الفعاليات المطلوبة، إلا انه لم ينل الاهتمام المطلوب لا من المدرسة ولا من المسؤولين.

١١- ضعف الإمكانيات لقياس الجانب المهارى لدى الطلبة.

١٢- قلة توفير فرص تعيين الخريجين و ضعف فرص القبول للطلبة الخريجين في الجامعات والمعاهد .

١٣- تعد المدارس المهنية مجالاً للطلبة ذوي المستوى العلمي المتوسط والأدنى للطلبة وان آلية القبول في المدارس المهنية تعتمد على المعدلات الضعيفة.

١٤- ضعف المناهج العلمية والعملية وعدم مواكبتها لتطورات العصر وان مناهج التعليم المهني لا توفر نشاطات خارج المدرسة للطلبة والاهتمام بالجانب النظري وإهمال الجانب العلمي. (احمد،٢٠١٣,٣٦٣)

١٥- عدم وجود علاقة وثيقة للمناهج بالواقع العملي للمهنة وعدم ملائمتها مع احتياجات السوق مما يؤدي الى عدم قدرة الخريجين من منافسة العامل الحر.

١٦- عدم وجود رغبة لدى الطلبة على الانتساب للتعليم المهني عن رغبة وقناعة لكونهم يشعرون بالحرج بسبب النظرة الدونية للمجتمع بسبب فصل القسري بين التعليم الاكاديمي والتعليم المهني من خلال الدرجات.

١٧- جهل المجتمع بدور التعليم المهني في بناء المجتمع وعدم مساهمة مؤسسات الانتاج والخدمات في تمويل التعليم المهني.(الحلبي ،٢٠١٢، ٤٣٠)

١٨- عدم وجود استراتيجية واضحة ومتكاملة تراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمجتمع تربط بين احتياجات المجتمع ومخرجات التعليم المهني وعدم وجود متابعة للتطورات التكنلوجية.

٢٠- سرعة تغير المهن والوظائف نتيجة النمو الاقتصادي والتقدم العلمي في وقت التي يقف فيه التعليم المهني عاجزا من متابعة هذه التغيرات في العلوم والتكنلوجيا الحديثة وغير قادرة على استيعاب التخصصات والمهن الجديدة.(الايوبي ،٢٠٠٨، ١٠)

٢١- يعتقد كثير من أولياء أمور الطلاب أن التعليم المهني لا قيمة له، وأن من يلتحق به طالب فاشل لم يتمكن من الحصول على درجات عالية، فلم يجد أمامه سبيل سوى الالتحاق بالتعليم المهني، ونتيجة لذلك يلجأ الكثير من الطلاب إلى الالتحاق بالتعليم الجامعي أو الأكاديمي، فنحصد في النهاية جيل كبير من الطلاب في الجامعات بعضهم تخرج والبعض الآخر متكدس في مقاعد الدراسة لم يتمكن التخرج.

٢٢- لا تتعاون مؤسسات العمل الحر والإنتاج بالقطاع الخاص في تمويل التعليم والتدريب المهني، حيث غالبًا لا يسمح للطلاب بالتدريب في مرافقها المختلفة.
http://www.mabarrat.org.lb/Blog/3932

٢٣- ان مناهج قسم التجاري (المحاسبة والادارة)موسع جدا ومركزة، وهذه المناهج تعادل مناهج الدراسية المقررة للمراحل الاربعة الجامعية، والطلبة يلاقون صعوبة في هذه المناهج، اضافة الى ان الخريجين قسم التجاري يشعرون بالغبن لانهم يعيدون دراسة نفس هذه المواد الدراسية المقررة مرة اخرى في الدراسة الجامعية، وهم يتميزون بالقدرة العلمية والخبرة بالمقارنة مع اقرانهم في كليات الادارة والاقتصاد ومعاهد الادارة، اما مناهج باقي الاقسام العلمية الاخرى (الصناعي والزراعي...الخ) فهي مناهج قديمة وتحتاج الى اعادة النظر فيها بما يلائم والتطور العلمي والتكنلوجي الحديث *.

**المبحث الثالث : تجارب الدولية في تطوير التعليم المهني**

**١-٣ نظرة اليونسكو للتعليم المهني**

تهدف اليونسكو إلى تعزيز دعمها للدول الأعضاء بهدف تحسين أنظمتها وممارستها الخاصة بالتعليم والتدريب التقني والمهني بما يتلاءم مع الهدف الثالث من التعليم من أجل الجميع المتعلق "بالتعليم المناسب ومهارات الحياة ."وفي ظلّ هذه الاستراتيجية الجديدة، تمحور عمل اليونسكو في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني حول مجالات أساسية ثلاثة:

١- الإرشاد في نص السياسات الأساسية وفي تطوير القدرات ذات الصلّة؛

٢- تقديم الإيضاحات حول مفاهيم تطوير وتحسين ومراقبة المهارات؛

٣- الإسهام في تبادل المعلومات وفي طرحها للنقاش في منتدى التعليم والتدريب التقني والمهني من اجل المساهمة في تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني( اليونسكو -ينيفوك، ٢٠، النشرة عدد5 ISSN 1020-9425 تشرين الاول ٢٠٠٩).

يلعب التعليم والتدريب التقني والمهني النوعي دوراً أساسياً في تحقيق التربية من أجل التنمية المستدامة، حيث عقد اجتماع الخبراء الدوليين في برلين، ألمانيا،في ٢٦-٢٨ اب ٢٠٠٩ حول إعادة توجيه سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني نحو التربية من أجل التنمية المستدامة؛ ويعد حجر أساسي في صرح التعليم للجميع، بناءً على نتائج القمة العالمية حول التربية من أجل التنمية المستدامة التي انعقدت في شهر مارس/آذار 2009 في مدينة بون ، ومن أبرز ما تم مناقشته هي كالاتي:

١-الأساليب المبتكرة لتوسيع نطاق التوعية حول التعليم من أجل التنمية المستدامة وما يعنيه ويشمله .

٢- الاستراتيجيات الممكنة لضمّ التعليم الرسمي وغير الرسمي في سياق التنمية المستدامة؛

٣- الوسائل الممكنة لدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم والتدريب التقني والمهني.

٤- الأساليب الممكنة لتعزيز التعاون والتواصل ما بين ممثلين المؤسسات التعليمية الحكومية المعنية بالتربية المستدامة.

---

*بعد زيارات الى اعداديات التعليم المهني في الرصافة الاولى والثالثة واللقاء مع الملاكات التدريسية ورئيس قسم التعليم المهني الثالث دكتور حسن جعين والاطلاع الى المناهج التعليمية واهم المشاكل التي تعاني منها التعليم المهني.

أما نتائج هذا البرنامج الخاص فجاءت على الشكل الآتي:

١-تحقيق المزيد من الوعي لأهمية التعليم والتدريب التقني والمهني للتربية من أجل التنمية المستدامة بما يتماشى مع أهداف التعليم للجميع.

٢- استخلاص مجموعة من العبر من الممارسات الرائدة في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة؛

٣- وضع خطط من شأنها أن تعزز أثر التعليم والتدريب التقني والمهني للتربية من أجل التنمية المستدامة. ( اليونسكو -ينيفوك، ١٥، النشرة عدد ISSN 1020-9425 تشرين الاول ٢٠٠٩)

**٢-٣ التعليم المهني في ماليزيا:** وتبرز ماليزيا كأحد دول جنوب شرق آسيا التي تتجه إلى تطوير سياساتها التعليمية من خلال تنمية مواردها البشرية من أجل صناعة ماليزيا كدولة متقدمة بحلول ٢٠٢٠. ورغم أن معدلات القيد الإجمالي في التعليم المهني والفني في ماليزيا ما زالت منخفضة حيث تصل إلى ٤,٢%،حسب إحصاءات اليونسكو ٢٠٠١، إلا أن ماليزيا تتبع سياسة الدمج بين التعليم العام والتعليم الفني والمهني من خلال مناهج المدارس الماليزية والتي تحتوي على تدريب مهني في سن مبكرة، حيث إن منهج المهارات الحيوية Living Skills يتضمن المهنية الحرفية، والصيانة، والإصلاح ،والإنتاج، ويقدم حتى في المدارس الابتدائية.

**٣-٣ تعليم المهني في الهند:** أما الهند فتعدّ من الدول التي لها خبرات رائدة في مواجهة البطالة عن طريق التدريب والتعليم المهني والفني من خلال السياسات المستخدمة لتحسين التعليم الثانوي المهني والفني، والتي من أهمها تقديم الكورسات المهنية بكل مستوياتها، تجاوز البرامج المهنية المتاحة في المدارس فقط من خلال التوسع في نظام التعليم المفتوح لمرونته البالغة في الإتاحة، العلاقة الفعالة بين نظام التعليم المهني والفني وبين عالم العمل والصناعة، التوجه نحو التلمذة الصناعية، والربط بين التعليم المهني والتقني والتعليم العام.

**٤-٣ تعليم المهني في فرنسا:** حدث تطور كبير في التعليم الصناعي حيث تطور التعليم الفرنسي من المركزية إلى اللامركزية مع تطوير فروع شهادة الثانوية ثم تطوير مجموعة من الدراسات العلمية مثل علم المعلومات مع إدخال تكنولوجيا التعليم واستخدام الحاسوب في التعليم، وقد حاولت المدارس الفنية الصناعية على أن تتفاعل مع الواقع العالمي، إذ ركزت المدارس الفرنسية على الميكانيكا الآلية، والمعلوماتية الصناعية وإدارة الماكينة ونظم المعلومات والتركيز على الموارد والاحتياجات وطرق التصنع.(مجلة صناع المستقبل العدد الأول – السنة الثالثة والثلاثون – ايلول ٢٠١٥)

**٥-٣ التعليم المهني في اليابان:** أن من بين العوامل التي ساهمت في نجاح اليابان وتفوقه على منافسيه النظام الذي يتبعه اليابان في التعليم الفني والتدريب حيث إن قطاع الصناعة في اليابان يتكفل بتوفير معظم برامج التعليم الفني والتدريب المهني، وتقدر نسبة مشاركته بنحو ثلاثة أرباع تلك البرامج، أما الربع الباقي فتتكفل ببعضه المؤسسات التعليمية الحكومية منها

والخاصة المعتمدة من وزارة التربية والتعليم. http://www.khayma.com/education-technology

**٦-٣ التعليم المهني في المانيا:**

ان التعليم المهني في المانيا معترف به عالمياً، وتبلغ مدة التعليم المهني من سنتين إلى أربع سنوات و ذلك حسب المهنة، ويكون التدريب التعليم المهني لأغلب المهن مباشرة في الشركة و يتم استكمال الدروس في المدرسة المهنية، وان التعليم المهني الثنائي( يسمى أيضاً التعليم المهني المعملي )يكون لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع في معمل تدريبي، وهناك يعمل الطالب بشكل مباشر في الشركة تحت إشراف مدربة أو مدرب، وتتعلم من خال الممارسة العملية كل ما يجب على الطالب تعلمه في مهنته. بالإضافة إلى ذلك الدوام في المدرسة المهنية لمدة يومين في الأسبوع و فيها يتعلم القواعد النظرية الهامة و أيضاً المعلومات المتعلقة بحقوق العمل والحقوق الاجتماعية و كذلك مواضيع عامة في مجال السياسة الاجتماعية.www.dgb-jugend.de/ausbildung

ويعد نظام التعليم المهني في المانيا رائدا في هذا المجال حيث نما وتطور على مر الزمن، ويعد ألمانيا أمة صناعية عالية التطوّر، ولذا يحتاج سوق العمل فيها بشدة إلى القوى العاملة المؤهلة لدعم وتقوية المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وان مؤسسات التعليم والتدريب تدرك المزايا، وتمتلك القدرات والكفاءات اللازمة لتقديم التعليم والتدريب وتمثيل اصحاب النفوذ ودراية لمندوبي أرباب العمل والعاملين (الغرف/النقابات/الروابط)، وقبول اجتماعي عريض لمعايير التعليم والتدريب من خلال الدور القوي للشركاء الاجتماعيين وثقافة المشاركة التعاونية السائدة وقدرة توجيه فعالة للدولة، ومعلمين من ذوي الكفاءة، ومدربين مؤهلين للتدريب في المؤسسة. ويوجد في المانيا ٤٣٨٠٠٠ من ٢ مليون مؤسسة يقدمون التدريب المهني، معظمهم من المؤسسات المتوسطة والكبيرة وهم يقومون بتدريب أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ طالب متدرب جديد سنويا يتولون تشغيل ٦٦ % من الطلبة المتدربين لديهم بعد تخرجهم يستثمرون في المتوسط ١٨.٠٠٠ يورو لكل طالب متدرب سنويا (منها ٦٢ % بدلا نقديا للطلبة المتدربين) نسبة ٧٦ % من الاستثمارات تصرف من واقع المساهمات الإنتاجية للطلبة المتدربين تتحمل جزءا من نفقات نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج ( المعهد الاتحادي للتعليم والتدريب المهني بخصوص التعليم والتدريب المهني الدائرة الاتحادية للإحصاء في المانيا ، ٢٢,٢٠١٥).

وان مشاركة مع قطاع الأعمال الاقتصادي في البلاد تبلغ النفقات الحكومية للتعليم والتدريب المهني المزدوج: ٤ مليار يورو٢.٩ مليار يورو الى١٦٠٠ مدرسة مهنية ٢.٥ مليار يورو

لتدابير رصد ومراقبة ومتابعة التنفيذ وإجراءات الدعم. رصد قطاع الأعمال الاقتصادي في البلاد (٧,٧) مليار يورو للتعليم والتدريب المهني من (التكاليف الصافية الإجمالية = ٢٥.٦ مليار يورو) للاقتصاد القومي، وان ٥٥% من الشعب الألماني يمارسون تعليما وتدريبا مهنيا مزدوجا، وان هناك ١.٤ مليون طالب مُتدرب في ٣٢٧ مهنة تعليمية وتدريبية معترف بها،٩٥% من خريجي التعليم والتدريب المِهني يجدون عملا، و ٤٣.٨ % من الطلبة المتدربين يعملون بعد تخرّجهم في نفس مجالهم المهني، وان متوسط البدل النقدي للطالب المتدرب ٧٩٥ يورو/شهريا، ويتم العمل في نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا كالاتي:

١- الالتحاق بنظام التعليم والتدريب المِهني المزدوج

٢- إبرام عقد التعليم والتدريب

٣- يجري التعلّم في سياق العمل

٤-إمتحانات التخرّج تتم بواسطة جهة مُستقلة

٥-التعليم والتدريب كمفتاح للمسيرة المهنية

٦- الجهات الفاعلة تدعم نظام التعليم والتدريب المِهني المزدوج، وتضمن جودته ونوعيته

٧-معايير النظام الخاضعة لمُتطلبات سوق العمل

٨- الشروط التنظيمية والقانونية (المعهد الاتحادي للتعليم والتدريب المهني بخصوص التعليم والتدريب المهني الدائرة الاتحادية للإحصاء في المانيا,٤,٢٠١٥)

**المبحث الرابع :آلية مقترحة لتطوير التعليم المهني وفق المعايير العالمية**

بعد الاطلاع على اهم التحديات التي تواجه التعليم المهني والاطلاع على التجارب الدولية يقترح الباحث آلية جديدة من شأنها تطور التعليم المهني وتبدأ هذه آلية بعدة خطوات وهي كالتالي:

**١-٤ انموذج للآلية المقترح (مخطط عام للتعليم في العراق) :**

**الشكل رقم (١) مخطط عام للتعليم في العراق وفق الآلية المقترحة**

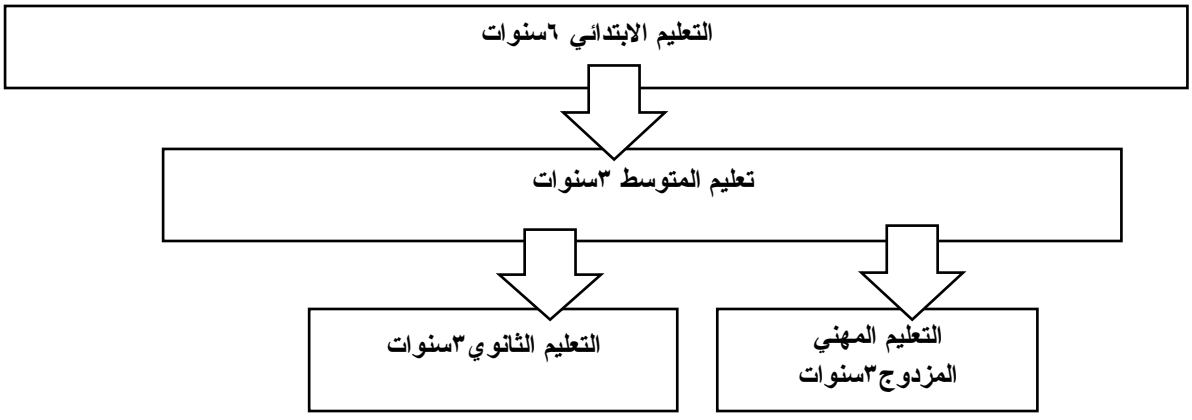

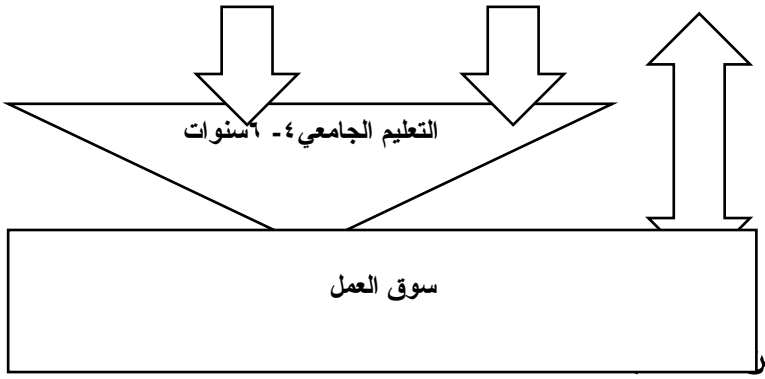


**الشكل مر**

نلاحظ من المخطط اعلاه وجود علاقة متبادلة بين التعليم المزدوج وسوق العمل، والنموذج الاتي في الشكل رقم (٢) يوضح خطوات عمل لآلية التعليم المهني المزدوج المقترحة:

**٢-٤خطوات عمل التعليم المهني المزدوج وفق الالية المقترحة:**

**الشكل (رقم ٢) يوضح خطوات التعليم المهني المزدوج وفق الآلية المقترحة:**

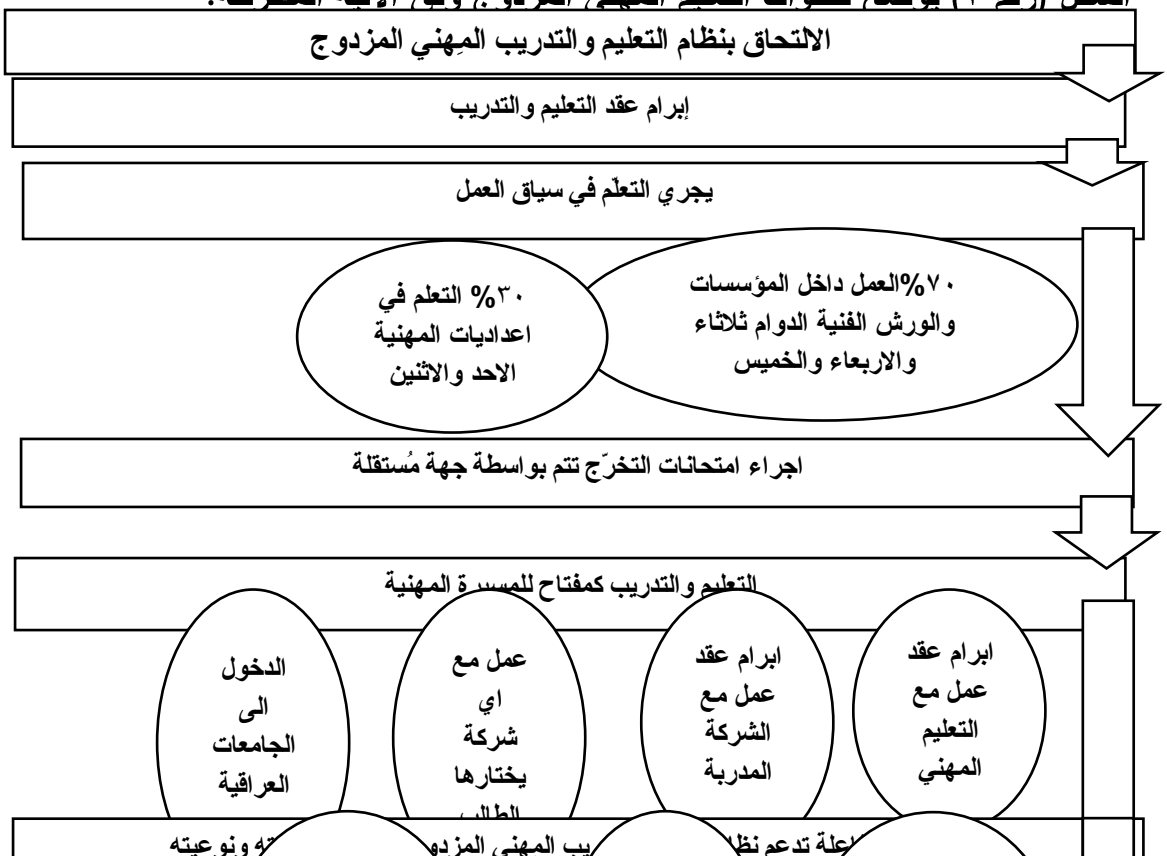

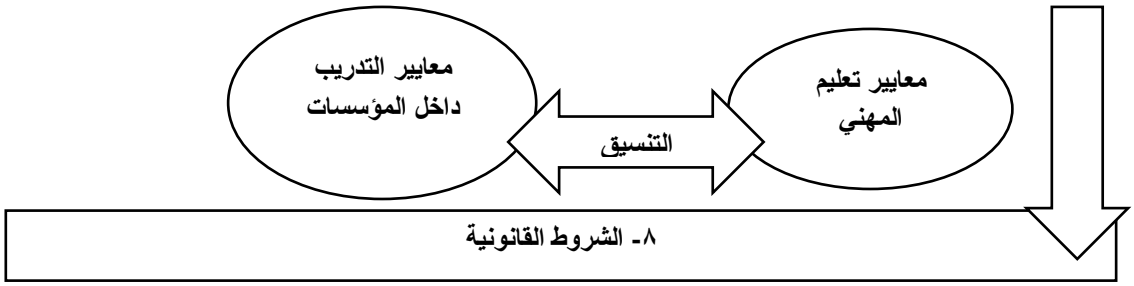


**(الشكل من اعداد الباحث)**

**٣-٤ خطوات عمل الآلية المقترحة للتعليم المهني المزدوج :**

١-**البحث عن مكان للتدريب المهني:** للبحث عن مؤسسات (ورش، مصانع، شركات، مكاتب) يُحتمل وجود أماكن تدريب لديها والبحث عن عروض التدريب المُتاحة ثم التقدم بطلب لالتحاق بمكان تدريب لدى المؤسسات التي تُقدم التدريب المِهني.

٢- **التحاق بالتعليم المهني المزدوج:** بناء الشروط القانونية لتنظيم التعليم والتدريب المِهني المزدوج تكليف الجهات الفاعلة (الغُرف التجارية ىوالصناعية والمهنية، والنقابات، ومؤسسات الدولة).

٣- **ابرام عقد مع المؤسسات:** العقد مشابه لأي عقد عمل كالأساس القانوني للتعلّم في المؤسسة أثناء التعليم والتدريب المِهني، ثم يتم إصداره وتسجيله لدى الغُرف التجارية أو الصناعية أو المهنية يثبت فيها مُدة التعليم والتدريب، وبداية ونهاية التعليم والتدريب الفترة التجريبية، أحقية الحصول على إجازة مضامين التعليم والتدريب، البدل النقدي نظير التعليم والتدريب ومسببات الفصل وانها العقد.

٣- **التدريب والتعليم في المؤسسات والتعليم المهني:** التدريب داخل المؤسسة ينبغي وجود اساس قانوني وهي عقد التعليم والتدريب، تدفع مؤسسة التدريب للطلبة بدلا نقديا للتدريب،

تُقدم المؤسسة تدريبا منهجياً تحت الظروف الواقعية للعمل (وجود مُدربين اختصاص في المؤسسة، توافر تجهيزات ومعدات حديثة، الخ. ويكون الدوام ثلاثة ايام في الاسبوع وهي الثلاثاء والاربعاء والخميس. اما الدروس التعليميةفي الاعداديات المهنية تمولها الحكومة العراقية من ابنية وكوادر تدريسية ومناهج ويكون الدوام فيها يومان في الاسبوع وهي يوم الاحد والاثنين.

٤- **امتحانات التخرج ينبغي ان يجريها جهات مستقلة:** امتحان التخرّج تُنظمه الغرف (التجارية أو الصناعية أو المهنية) وتتكون لجنة الامتحان من مندوبات ومندوبي أرباب الأعمال والعاملين معلمي المدارس المهنية (الدولة) ويكون شهادة إتمام التعليم والتدريب تصدرها غرف المختصة بالمهنة ويكون معترف بها من الحكومة.

٥- **التدريب والتعليم المهني المزدوج مفتاح للمستقبل:** يمكن للخريجين الاوائل ان يتم تعيينهم كمدربين في التعليم المهني المزدوج، وابرام عقد عمل مع الجهة الذي تم التدريب فيها، وممارسة العمل في مجال في سوق العمل، ويحق للخريجين التقديم الى الجامعات العراقية حسب اختصاصهم.

٦- **الجهات الداعمة للتعليم المهني المزدوج:** الغرف (التجارية والصناعية والمهنية) حيث تُقدم المشورة الى مؤسسات التدريب تُؤهل القائمين بالتدريب تفحص مؤسسات التدريب وتُصدر لها شهادة الاعتراف، النقابات وروابط اصحاب الإعمال يتفاوضون بخصوص البدل النقدي للتدريب، ولجان العُمال تُراقب التدريب داخل المؤسسة، والدولة تتولى تمويل منظومة المدارس المهنية الحكومية والإشراف عليها ومُراجعتها.

٧- **معايير التعليم المهني للمدارس المهنية:** الكفاءة التي يكتسبها الطالب من التدريب العملي، والدروس النظرية في الاعداديات المهنية.

٨- **الشروط القانونية في عقد التعليم المهني المزدوج:** قانون حماية الأحداث والشباب أثناء العمل وقانون المِهن الحِرفية، التعليم المدرسي الإلزامي العام قوانين التعليم المدرسي.

**٤-٤ ملخص للنظام التعليم المهني المزدوج وفق الآلية المقترحة:**

**الشكل رقم(٣) يبين ملخص للنظام التعليم المزدوج والمقترح وآلية عمله:**

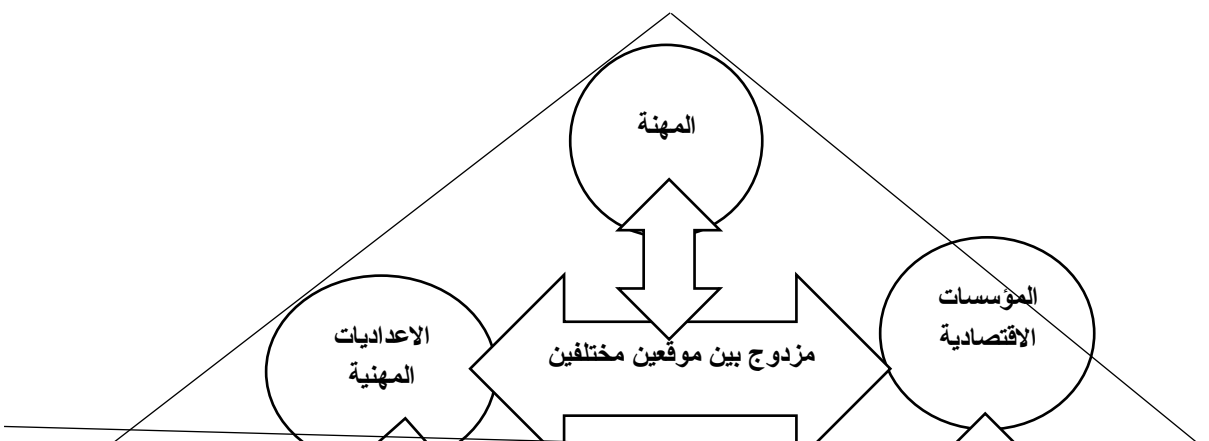

**الشكل من اعداد الباحث**

**٥-٤ اهم المزايا الآلية المقترحة للتعليم المهني المزدوج:**

١-مزايا للطلبة: يتمتع الطلبة بالكفاءة والمؤهلات التي تمكنهم من العمل والتوظف بعد التخرج، والحصول على البدل النقدي مقابل التدريب في المؤسسات والشركات على ان لا يقل عن ٢٠% من رواتب العمال الدائمين، ويتلقون التدريب تحت ظروف العمل الحقيقية في المؤسسات (آلات/تجهيزات/عمليات تشغيلية، الخ) ويهتمون بانتمائهم الى مؤسسة التدريب والمهنة التخصصية

٢- مزايا لأصحاب الاعمال واصحاب الشركات: يحصلون على القوى العاملة الماهرة المتخصصة التي تُحقق مُتطلبات مؤسساتهم بدقة (بالمُقارنة مع طالبي الالتحاق الآخرين غير المُدربين)، ويرفعون من إنتاجية ونوعية وجودة الخدمات والمُنتجات، ويُحققون عائدات عالية على المدى المُتوسط نتيجة لجهودهم التدريبية،

٣- مزايا للدولة: يساهم الخريجون التعليم المهني المزدوج في المسؤولية الاجتماعية، وان مؤسسات الدولة تربح سياسيّا من خلال التأثير الإيجابي للتعليم والتدريب المِهني على الاقتصاد والمُجتمع، وتغطي الاحتياج من القوى العاملة الماهرة المتخصصة بالمشاركة مع قطاع الأعمال الاقتصادي، ويمكن للدولة توجيه التعليم والتدريب المهني وتضمن نوعيته وجودته بشكل فعال، وتقوي التعاون الرسمي مع قطاع الأعمال الاقتصادي من خلال تنظيم الجزء التدريبي داخل المؤسسات لتكسب مؤشرا مبكرا لتطورات الاقتصاد وسوق العمل.

٤-الاقتصاد والمجتمع: القُدرة الاقتصادية والمقدرة التنافسية وتناغم العرض والطلب (اصحاب العمل) والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب.

وبعد ملاحظة اهم المشاكل التي يعاني منها التعليم المهني التقليدي ومقارنتها بمميزات التعليم المهني المزدوج الحديث، ويرى الباحث ان الاعتماد على الآلية المقترحة لنموذج

التعليم المهني المزدوج في تطوير التعليم المهني سيؤدي الى خلق فرص جديدة لتشغيل الخريجين وتنشيط الاقتصاد الوطني ورفد سوق العمل بالكفاءات العلمية القادرة على بناء وتطور البلد وزيادة الانتاج وبذلك يتم اثبات فرضية البحث.

**المبحث الخامس :الاستنتاجات والتوصيات**

**١-٥ الاستنتاجات :** ان اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث يمكن تحديدها كالاتي:

١- ان دمج التعليم المهني بالتعليم الاكاديمي ادى الى مشكلات عديدة في التعليم المهني.

٢- وجود الاختلاف الكبير بين النظامين للتعليم المهني التقليدي والحديث، فالتعليم المهني التقليدي عبارة عن دروس نظرية يتعلمها الطالب مع تطبيقات عملية في الاعدادية، من دون تطبيق الزامي عملي في سوق العمل، بينما يمتاز النظام المزدوج بالتدريب العملي الالزامي في سوق العمل.

٣- يعد التوجه نحو التطبيق العمل في التعليم المهني المزدوج( من خلال تقسيم الدوام الى يومين في الاعدادية وثلاثة ايام من التطبيق العملي في شركات والمؤسسات ومن الممكن ان يشرف عليها الكوادر التدريسية) الى تعزيز مؤهلات المتدرب ويحضره في المستقبل للانخراط في سوق العمل، مما قد يتيح له فرصة ايجاد وظيفة فور التخرج، واحيانا قبل انتهاء العام الدراسي الاخير في حالة تعاقد الشركات مع المتدربين ذوي الكفاءات العلمية العالية قبل انتهاء مدة التدريب.

٤- ضعف المناهج العلمية والعملية وعدم مواكبتها لتطورات العصر وان مناهج التعليم المهني لا توفر نشاطات خارج الاعدادية للطلبة والاهتمام بالجانب النظري وإهمال الجانب العلمي، وعدم وجود علاقة للمناهج التعليم المهني بالواقع العملي للمهنة وعدم ملائمتها مع احتياجات السوق.

٥- يعد نظام التعليم المهني المزدوج تعزيز لسوق العمل، وتنشيط الاقتصاد والقضاء على البطالة.

٦- ان مناهج قسم التجاري(المحاسبة، الادارة) موسع جدا ومركزة، وهذه المناهج تعادل وتوازي مناهج الدراسية المقررة للمراحل الاربعة الجامعية، وان هناك غبن في حق خريجين قسم التجاري لانهم يعيدون دراسة المنهج المقرر مرة اخرى، اما مناهج باقي الاقسام العلمية الاخرى(الصناعي والزراعي ..الخ) فهي مناهج قديمة وتحتاج الى اعادة النظر فيها بما يلائم والتطور العلمي والتكنلوجي الحديث.

**٢-٥ التوصيات :** في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها يقترح الباحث عدد من التوصيات يأمل ان يأخذ بها من قبل المسؤولين لتطوير التعليم المهني نحو الافضل وهي كالاتي:

١- من الضروري تبني الآلية المقترحة للتطوير التعليم المهني وتحويله الى تعليم المهني المزدوج وفق الآلية المقترحة، واعداد كوادر متقدمة لدراستها وتهيئة البيئة المناسبة لتطبيقها في الواقع العملي، واعداد خطط وبرامج لدراسة آلية التعاون المشترك بين المؤسسات ومديرية التعليم المهني.

٢- من الضروري فصل التعليم المهني عن المديريات التربية وجعلها مؤسسة منفصلة لها كيان خاص وميزانية خاصة تمول من قبل وزارة المالية ومرتبط بالحكومة المحلية.

٣- اعداد مناهج علمية تواكب التطور التكنلوجي في سوق العمل.

٤- من الضروري تحويل التعليم المهني الحالي الى التعليم المهني المزدوج والعمل على رفع نسبة المقبولين من خريجي التعليم المهني في الجامعات والمعاهد إلى نسب أعلى من النسب المتدنية المعمول بها حاليا مما يؤدي الى رفع النظرة السلبية للمجتمع على التعليم المهني وأقبال الانتساب الطلبة اليها.

٥- من الضروري مشاركة واسعة وفاعلة لقطاع سوق من خلال اشراف في تدريب طلبة التعليم المهني، وإعداد وتطوير المناهج و التعاقد مع طلبة المدارس المهنية بعد التخرج.

٦- يقترح الباحث ان يغير اسم التعليم المهني الى التعليم المهني المزدوج ويعرف بانه جميع مستويات العملية التعليمية والتدريبية للطلبة بعد الدراسة المتوسطة ويتضمن تأهيل وتدريب ودراسة المعارف والتكنلوجية الحديثة والعلوم واكتساب الخبرات والمهارات العملية ضمن اختصاصات ومهن حديثة في سوق العمل بالشراكة مع الوحدات الاقتصادية والخدمية وفق خطط التنمية المستدامة.

٧- من الضروري قبول خريجين القسم التجاري(المحاسبة، والادارة) في مرحلة الثانية من الدراسة الجامعية كونهم يتمتعون بالخبرة العلمية لدراستهم اغلب المواد الدراسية المقررة في كليات الادارة والاقتصاد والمعاهد الادارة، مما يؤدي الى تشجيع الانتساب الى هذه الدراسة في المستقبل وتطوير قابلياتهم العلمية واندفاعهم للدراسة.

**المصادر والمراجع:**

١- ابو العصبة، مي فتحي ،عساف، القدومي، مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية،٢٠٠٥.

٢- العباسي، عزة السيد، دراسة مقارنة لنظم التعليم التقني والمهني في بعض الدول امريكا اللاتينية، مجلة التربوية العدد الواحد والسبعون، ٢٠٢٠.

٣- ابراهيم، سعد عبد الرحيم، عبد المجيد، العبيدي، واقع التعليم المهني واستراتيجية اصلاحه، بحث منشور في مجلة الدراسات التربوية، العدد التاسع كانون الثاني،٢٠١٠.

٤- الايوبي، منصور محمد علي، معوقات التي تحول بين مخرجات التعليم المهني والتقني في فلسطين ومتطلبات سوق العمل، مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين، ٢٠٠٨ .

٥- احمد، نورا شهاب، واقع التعليم المهني في محافظة ديالى من وجهة نظر الهيئة التدريسية، بحث منشور في مجلة الفتح، العدد الثالث والخمسون، ٢٠١٣.

٦- اليونسكو -ينيفوك، ٢٠، النشرة عدد1020-9425 ISSN تشرين الاول ٢٠٠٩.

٧- المعهد الاتحادي للتعليم والتدريب المهني بخصوص التعليم والتدريب المهني الدائرة الاتحادية للإحصاء في المانيا ,٢٠١٥,٢٢.

٨- بدر خان، سوسن، اتجاهات طلبة الصف العاشر في الاردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مجلة الثاني والعشرون، العدد الثاني،٢٠١٤.

٩- حلبي، شادي، واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، العدد الثامن والعشرون، تشرين الاول،٢٠١٢.

الشبكة الالكترونية:

1-https://www.azzaman.com January 26, 2016924
2- http://www.mabarrat.org.lb/Blog/3932
3- http://www.khayma.com/education-technology
4- www.dgb-jugend.de/ausbildung